



المعهد المصري

للداسات الساسية والاسراتاجية

التدخل الخارجي والدور المصري في الأزمة الليبية

إعداد

خالد فؤاد

تقدير موقف

٢ فبراير ٢٠١٦



مقدمة

بدأ موقف النظام المصري داعما منذ البداية لاتفاق الصخيرات، في حين لم يكن خافيا على احد ان النظام المصري كان مساندا وداعما بوضوح لأحد اهم طرفي اتفاق الصخيرات وهو مجلس النواب المنعقد في طبرق "برلمان طبرق"، المتابع للمشهد يستطيع ان يلمح وبسهولة حجم الزيارات التي يقطعها رئيس حكومة الوحدة الوطنية "فايز السراج" ورئيس الحكومة الليبية الحالية "عبد الله الثني" الى القاهرة في الايام التي تلت توقيع اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر من العام الماضي، نحاول في هذا التقرير القاء الضوء على حجم التنسيق الذي يدفع فيه النظام المصري، بين حكومة الوحدة الوطنية من جهة وبرلمان طبرق من جهة ثانية، بهدف ايجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية، تتوافق مع رؤية النظام المصري وتحقق مصالحه.



المشهد الليبي.. انقسام وفوضى سياسية محتملة

شهدت الساحة الليبية بعد توقيع اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015، حالة من الارتباك على مستوى جميع الاطراف الفاعلة في المشهد، لم يمتد هذا الارتباك ليصل الى المستوى السياسي فقط بل امتد الى العسكري وربما الاجتماعي، حيث أن أهم طرفي النزاع في الساحة الليبية، مجلس النواب المنعقد في طبرق "برلمان طبرق" والمؤتمر الوطني العام المنعقد في طرابلس، قد اصابهما حالة شقاق وتنازع داخلي بشأن التوقيع على اتفاق الصخيرات، أدت في نهاية الامر إلى توقيع فريق من كلا الطرفين لاتفاق الصخيرات وسط تأييد دولي واقليمي عالي، في حين صرح كلا من رئيسي مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام بأن الأعضاء الموقعين علي اتفاق الصخيرات لا يمثلون سوى أنفسهم، في اشارة إلى عمق الانقسام السياسي الواقع في كلا الطرفين، هذا الانقسام الحاد داخل طرفي الصراع الرئيسي في الأزمة الليبية، ربما ادى الى صعوبة انعقاد الجلسات في كلا من برلمان طبرق والمؤتمر الوطني العام، للتصويت على القرارات الخاصة باتفاق الصخيرات في ظل غياب الاعضاء الراضين للاتفاق.

على المستوى العسكري، في الغرب ايدت بعض الكتائب المحسوبة على فجر ليبيا التوقيع على اتفاق الصخيرات في حين أبدت كتائب اخرى اعتراضها على الاتفاق، وفي الشرق استمر تحفظ حفتر لاتفاق الصخيرات تخوفا من المساس بوضعه كقائد عسكري لما يسمى الجيش الوطني التابع لبرلمان طبرق. على المستوى الاجتماعي خلقت حالة الانقسام السياسي والعسكري بشأن اتفاق الصخيرات مساحة تباين داخل الشارع الليبي ما بين مؤيد ورافض للاتفاق، حيث ظهرت بوادر الانشقاق في خروج مظاهرات في طرابلس تعارض الاتفاق⁽¹⁾.

ولم تقف حالة الانقسام الممتدة على الساحة الليبية على الاطراف الراضين لاتفاق الصخيرات فقط، بل امتدت للاطراف الموقعين انفسهم، لتشير الى احتمالية وقوع فوضى سياسية، فبينما قام فايز السراج بتشكيل حكومة وحدة وطنية تتألف من 32 حقيبة وزارية اعتمد في تشكيلها على المحاصصة الجهوية على حساب الكفاءة مما زاد من عدد الحقائق الوزارية لتشميل أكبر تمثيل لكل أطراف وقبائل المشهد الليبي، لم تنل حكومة فايز السراج استحسان برلمان طبرق الذي اجتمع في 26 يناير 2016، حيث صوت بإجماع على رفض منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني المشكلة وربما كان الرفض لسببين رئيسيين:

(1) مظاهرات احتجاجية في العاصمة طرابلس على اتفاق الصخيرات



الأول: رغبة برلمان طبرق في تقليص عدد الحقايب الوزارية المقترحة، بحيث يضمن البرلمان أكبر نفوذ داخل الحكومة المشكلة.

الثاني: رفض برلمان طبرق للمادة الثامنة التي تنص على "نقل كل صلاحيات المناصب الأمنية والعسكرية والمدنية إلى مجلس رئاسة وزراء حكومة الوفاق، بعد توقيع الاتفاق مباشرة، على أن يتخذ مجلس الوزراء قرارا بشأنها خلال مدة لا تتجاوز عشرين يوما، وفي حال عدم اتخاذ قرار خلال هذه المدة، يقوم المجلس باتخاذ قرارات تعيينات جديدة خلال مدة ثلاثين يوما".

ويأتي رفض برلمان طبرق في إطار التخوف من إمكانية خسارة حفتر لموقعه كقائد لما يسمى الجيش الوطني الليبي التابع لبرلمان طبرق، في حين أن مجموعة الموقعين على اتفاق الصخيرات من المؤتمر الوطني الليبي ترى أن المطالبة بإلغاء المادة الثامنة يعد انتهاك صارخ لاتفاق الصخيرات⁽²⁾.

ومن هنا يمكن القول أنه بالرغم من حاجة حكومة الوفاق الوطني الملحة لدعم دولي وإقليمي مستمر تستطيع من خلاله أداء دور سياسي واقعي، إلا أنها تقف امام مجموعة تحديات قاسية، فمن ناحية لا تملك الحكومة مقومات حقيقية لتطبيق بنود الاتفاق على أرض الواقع أو تخطي حالة الانقسام السياسي، ومن ناحية أخرى لا تستطيع التحكم في المجموعات المسلحة المتصارعة على الساحة الليبية، مما يقوض أداء حكومة الوفاق الوطني من اي ممارسات حقيقية قبل بداية عملها.

تدخل عسكري وشيك في ليبيا

جاءت تصريحات المسؤولين الغربيين صريحة وواضحة بشأن احتمال تدخل عسكري وشيك في ليبيا، حيث صرح رئيس الأركان الأميركي "جوزيف دانفوردي"⁽³⁾ إنهم يفكرون في تنفيذ عملية عسكرية حاسمة ضد تنظيم الدولة في ليبيا ويتوقع المسؤولون في البيت الأبيض أن يشارك في العملية بليبيا عدد من الدول الأوروبية الحليفة، بما فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، بينما اشار وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي "باولو جينتيوني"⁽⁴⁾ إلى استعداد بلاده للتعاون في أي عملية عسكرية في ليبيا إذا ما لزم الأمر، وكانت وزيرة الدفاع

(2) المؤتمر الليبي: المطالبة بإلغاء المادة الثامنة انقلاب

(3) ليبيا: جبهة أميركية ثالثة ضد تنظيم الدولة

(4) إيطاليا وألمانيا تديان استعدادهما للتدخل العسكري في ليبيا



الألمانية "أورسولا فون دير لاين" قد كشفت في وقت سابق عن إمكانية إرسال بلادها قوات إلى ليبيا، في حين ذكرت مصادر مطلعة ان الولايات المتحدة وفرنسا أبلغتا الجزائر اعتزامهما القيام بعمليات عسكرية كبيرة ضد تنظيم الدولة في ليبيا⁽⁵⁾.

ربما يبدو واضحا مما سبق سر تعجيل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا "مارتن كوبلر" بتوقيع اتفاق الصخيرات قبل أن يحظى بموافقة كاملة من برلمان طبرق والمؤتمر الوطني الليبي، طرفا الصراع الرئيسي في الساحة الليبية، يعكس هذا التسارع الدولي والإقليمي في توقيع الاتفاق رغبة في إيجاد حكومة ليبية تمرر التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، تحت مظلة تعزيز القدرات العسكرية للحكومة الجديدة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والكيانات المسلحة الأخرى.

الدور المصري في المشهد الليبي

تسير سياسة النظام المصري في التعامل مع الملف الليبي في مسارين أحدهما سياسي والآخر عسكري، بما يضمن للنظام استمرار لنفوذه وتحقيق لمصالحه في ليبيا: في المسار السياسي، لا يزال التنسيق بين النظام المصري والحكومة الليبية الحالية مستمر حتى اللحظة، فيما يستمر التواصل من الجهة الثانية مع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني المنبثقة من اتفاق الصخيرات، وشهدت الأيام القليلة الماضية زيارة عبد الله الثاني رئيس الحكومة الليبية الحالية وفايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني الى القاهرة في زيارتين منفصلتين، ثم وصول خليفة حفتر في زيارة لم يفصح عنها النظام المصري⁽⁶⁾، لتشير من قريب الى سعي النظام المصري لاحداث توافق بين حكومة الوفاق الوطني من جهة وبين برلمان طبرق و"خليفة حفتر" من جهة ثانية، لضمان سرعة الانتهاء من تشكيل حكومة وفاق وطني تشمل حقائب وزارية تحظى بموافقة برلمان طبرق والحكومة الحالية وتضمن من جهة أخرى عدم المساس بمنصب حفتر، كقائد لما يسمى بالجيش الوطني الليبي.

(5) تدخل عسكري قريب في ليبيا

(6) حفتر يصل القاهرة في زيارة مفاجئة



في المسار العسكري، استمرار التعاون العسكري والتسليح للقوات التابعة للمؤسسات المدعومة من النظام المصري بحيث تكون قادرة على مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والتنظيمات المسلحة الاخرى لضمان تأمين الحدود الغربية لمصر وضمان استمرار النفوذ المصري على الساحة الليبية.

التدخل العسكري الغربي المحتمل في ليبيا ربما أضاف بعداً آخر للمسار العسكري المصري في ليبيا، حيث أن أي تدخل عسكري في ليبيا لن يمر إلا عبر بوابة الجيش المصري وما يسمى "الجيش الوطني الليبي" المدعوم من النظام المصري، وهذا ما يفرض حالة عالية من التنسيق وتبادل الأدوار بين الطرفين، للتمهيد لتدخل القوات الغربية وتأمين الجبهات الشرقية والامداد اللوجيستي لها، من مصر والإمارات، التي تتواجد كذلك هي وفرنسا في مالي وتشاد والنيجر.

